موقف الصين من القضية الأفغانية

إن الصين وأفغانستان جاران قريبان وتربط الشعبين الصداقة العميقة الجذور. في ظل الظروف الراهنة، تتبنى الصين الموقف من القضية الأفغانية كما يلي:

أولا، التمسك بـ"الاحترامات الثلاثة" و"اللاءات الثلاثة". يحترم الجانب الصيني استقلال أفغانستان وسيادتها وسلامة أراضيها، ويحترم الخيارات المستقلة التي يتخذها الشعب الأفغاني، ويحترم العقائد الدينية والعادات القومية لأفغانستان. لم يتدخل الجانب الصيني يوما في الشؤون الداخلية لأفغانستان، ولم يسع يوما إلى المصالح الأنانية في أفغانستان، ولم يسع يوما إلى ما يسمى بمجال النفوذ.

ثانيا، دعم أفغانستان للحوكمة المعتدلة والحصيفة. يأمل الجانب الصيني بإخلاص أن تبني أفغانستان إطارا سياسيا منفتحا وشاملا، وتنتهج السياسات الداخلية والخارجية المعتدلة والحصيفة، وتجري التواصل الودي مع كافة الدول، وخاصة الدول المجاورة لها. ويأمل أن تقوم الحكومة الأفغانية المؤقتة بحماية الحقوق والمصالح الأساسية لجميع أبناء الشعب الأفغاني بمن فيهم النساء والأطفال والأقليات، وتواصل جهودها الإيجابية نحو اتجاه يتماشى مع مصالح الشعب الأفغاني وتطلعات المجتمع الدولي.

ثالثا، دعم السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان. ستواصل الصين تقديم ما في وسعها من المساعدة لأفغانستان في إعادة الإعمار والتنمية، ووضع الخطط مع أفغانستان للوفاء بالتعهدات بالمساعدات المقدمة إليها، واتخاذ الخطوات المطردة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، والعمل على التعاون في مجالات الرعاية الصحية والحد من الفقر والزراعة والوقاية والحد من الكوارث، بما

يساعد أفغانستان على تحقيق التنمية المستقلة والمستدامة في يوم مبكر. يرحب الجانب الصيني بمشاركة أفغانستان في التعاون لبناء "الحزام والطريق،" ويدعم اندماج أفغانستان في التعاون الاقتصادي الإقليمي والترابط الإقليمي، بما يحوّل أفغانستان من "بلد غير ساحلي منغلق" إلى "بلد موصول بريا".

رابعا، دعم أفغانستان في مكافحة الإرهاب بحزم وقوة. إن الأمن هو الأساس والشرط المسبق للتنمية. وإن حركة تركستان الشرقية الإسلامية هي منظمة إرهابية تم إدراجها في قائمة مجلس الأمن الدولي وتم تحديد صفتها من قبل الحكومة الصينية وفقا للقانون. تشكل قوى حركة تركستان الشرقية الإسلامية في أفغانستان تهديدا خطيرا لأمن الصين وأفغانستان والمنطقة. يأمل الجانب الصيني من أفغانستان أن تفي بتعهداتها بجدية، وتتخذ إجراءات أكثر فعالية لمكافحة جميع القوى الإرهابية بما فيها حركة تركستان الشرقية الإسلامية بعزم أقوى، وتتخذ إجراءات ملموسة لضمان سلامة المواطنين والمؤسسات والمشاريع للصين والدول الأخرى في أفغانستان.

خامسا، الدعوة إلى تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب. نظرا لبروز القضايا الأمنية المتعلقة بالإرهاب في أفغانستان، يحتاج المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون الأمني على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب، وتقديم ما تكون أفغانستان في أمس حاجة إليه من المواد والعتاد والمساعدات التقنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ودعم أفغانستان لاتخاذ الإجراءات المتكاملة ومعالجة الأعراض والمسببات في آن واحد، تفاديا لتصبح أفغانستان ملاذا آمنا أو أرضا خصبة أو منطلقا للإرهاب مجددا.

سادسا، العمل سويا على مكافحة "القوى الثلاث" المتمثلة في قوى الإرهاب والانفصال والتطرف التي تتحصن في أفغانستان. لا تزال هذه "القوى الثلاث" تمثل تهديدا أمنيا جسيما للمنطقة حتى العالم كله. يدعو الجانب الصيني المجتمع الدولي إلى

تقديم الدعم الثابت لجهود أفغانستان في مكافحة "القوى الثلاث"، وما تتخذه من الإجراءات الإيجابية لقطع قنوات التمويل الإرهابي، ومحاربة تجنيد الإرهابيين وتنقلهم عبر الحدود وانتشار المواد السمعية والبصرية المتعلقة بالإرهاب العنيف، واحتواء نزعة التطرف وتطرف الشباب وانتشار الأفكار الإرهابية، واجتثاث الخلايا الإرهابية النائمة والقضاء على مخابئها.

سابعا، حث الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها وتحمل مسؤوليتها تجاه أفغانستان على نحو جاد. يرى المجتمع الدولي بشكل عام أن الولايات المتحدة باعتبارها من صنع القضية الأفغانية، يعد قيامها بحجز الأصول الأفغانية في الخارج وفرض العقوبات الأحادية الجانب على أفغانستان أكبر عامل خارجي لعجزها عن تحسين الوضع الإنساني في أفغانستان بشكل حقيقي. فيجب على الجانب الأمريكي الاتعاظ بدروس من ما طرأ على أفغانستان من التغيرات والتعامل الجاد مع المخاطر والتحديات الخطيرة التي تواجهها أفغانستان في المجالات الإنسانية والاقتصادية والأمنية، ورفع العقوبات المفروضة على أفغانستان بشكل فوري وإعادة الأصول الأفغانية في الخارج وحسن تنفيذ المساعدات الإنسانية التي وعد بها إلى أفغانستان، مع ضمان استخدامها في تلبية الاحتياجات الملحة لمعيشة الشعب الأفغاني.

ثامنا، رفض تدخل القوى الخارجية في أفغانستان والتغلغل فيها. ترى دول المنطقة بشكل عام أن التدخلات العسكرية وعملية "التحول الديمقراطي" التي مارستها القوى الخارجية في أفغانستان طيلة أكثر من 20 سنة مضت، أتت بخسائر فادحة ومعاناة جسيمة لأفغانستان، ومن الصعب القضاء على تداعياتها السلبية في سنوات عديدة قادمة. انطلاقا من مساعدة أفغانستان على تحقيق الأمن والأمان الدائمين، على الدول المعنية ألا تحاول مجددا نشر منشآتها العسكرية في أفغانستان والمناطق المجاورة لها، وألا تطبق المعايير المزدوجة في مسألة مكافحة الإرهاب،

وألا تحقق أجندتها الجيوسياسية عبر دعم الإرهاب والتساهل معه.

تاسعا، تعزيز التنسيق الدولي والإقليمي بشأن القضية الأفغانية. في ظل الظروف الجديدة، من المفروض أن تكون أفغانستان منصة للتعاون بين الأطراف المختلفة بدلا من ساحة للتجاذبات الجيوسياسية. يدعم الجانب الصيني جميع الخطط والإجراءات التي تسهم في حل القضية الأفغانية سياسيا، وسيواصل بذل جهود حثيثة لإجراء التنسيق المتعدد الأطراف بشأن القضية الأفغانية في إطار الآليات والمنصات مثل اجتماع وزراء خارجية الدول المجاورة لأفغانستان ومجموعة الاتصال لمنظمة شانغهاي للتعاون وأفغانستان ومشاورات "صيغة موسكو" حول أفغانستان وحوار وزراء خارجية الصين وأفغانستان وباكستان والاجتماع غير الرسمي لوزراء خارجية الصين وروسيا وباكستان وإيران بشأن القضية الأفغانية واجتماع "ترويكا بلس" والأمم المتحدة، ويعمل على حشد التوافقات والجهود الدولية والإقليمية لتحقيق الاستقرار في أفغانستان وتقديم المساعدة لها.

عاشرا، تسهيل حل القضايا الإنسانية وقضية اللاجئين في أفغانستان. يعرب الجانب الصيني عن الانشغال إزاء وضع اللاجئين في أفغانستان، وسيواصل تقديم المساعدات لها عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. يدعم الجانب الصيني الدور الإيجابي للوكالات المعنية للأمم المتحدة بهذا الخصوص، ويقدر الجهود المبذولة من قبل دول المنطقة في هذا الصدد، ويدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية لأفغانستان، والعمل سويا على مساعدة أفغانستان في إعادة الإعمار الاقتصادي، بما يهيئ ظروفا لإيجاد حل نهائي لقضية اللاجئين.

حاديا عشر، دعم جهود أفغانستان لمكافحة المخدرات. يتطلع ويدعم الجانب الصيني أفغانستان لاتخاذ مزيد من الخطوات العملية في مجال مكافحة زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها، ويحرص على بذل جهود مشتركة

مع المجتمع الدولي لمساعدة أفغانستان على تنمية الزراعة البديلة، ومكافحة الجرائم العابرة للحدود المرتبطة بالمخدرات، والعمل سويا على القضاء على مصدر المخدرات في المنطقة.